

محطات تاريخية في



الرئيس علي عبدالله صالح والرئيس عبدالفتاح اسماعيل أثناء توقيع اتفاقية الكويت 1990م

28 مارس 1979م: الرئيسان علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وعبد الفتاح اسماعيل رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى في الشطر الجنوبي من الوطن يعقدان لقاء قمة في الكويت بحضور الشيخ جابر الصباح أمير دولة الكويت كما حضرها ممثل عن مجلس قيادة الثورة العراقي وممثل عن منظمة التحرير الفلسطينية وسفيراً الأيمن والأمارات اتفاقاً فيه على قيام اللجنة الدستورية المشتركة بأعداد مشروع دستور دولة الوحدة خلال أربعة أشهر.

يصاقب بعدها الرئيسان على المشروع ودعوة مجلسي الشعب في الشطرين للانعقاد للموافقة عليه كمشروع لدولة الوحدة. ومن ثم تشكيل لجنة وزارية للإشراف على الاستفتاء العام على مشروع الدستور وانتخاب سلطة تشريعية موحدة للدولة الجديدة كما تضمن بيان الكويت التأكيد على ضرورة تسريع اللجان الوحدوية المشتركة لعملها وإنجاز المهام المناطة بها.

2 أكتوبر 1979م: احتضنت العاصمة صنعاء لقاء القمة اليمني بين الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وعلي ناصر محمد رئيس هيئة رئاسة مجلس الأعلى ورئيس الوزراء أكد خلالها على أن إعادة تحقيق الوحدة اليمنية في قدر ومصير الشعب اليمني وأعباء العزم والتصميم للاتزام بتنفيذ اتفاقية القاهرة وبيان طرابلس والكويت وعبراً عن ارتياحهما للإجراءات المتخذة بين ممثلي الشطرين في الأطراف والتي تسهل تنشيط التبادل التجاري وحركة المواطنين وأكدوا على ضرورة التنسيق بين وفود الشطرين في المؤتمرات واللقاءات العربية والدولية التي يشارك فيها الشطران.

2 مايو 1980م: عقد لقاء في مدينة عدن ضم علي ناصر محمد رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى ورئيس الوزراء وعبد العزيز عبدالغني رئيس مجلس الوزراء وذلك لتعزيز وتنسيق الاتصالات بين الشطرين في كافة المجالات وتمديد الطريق لتحقيق الوحدة المنشودة واتفقا على إقامة مؤسسات مشتركة بادارة موحدة في القطاعات الاقتصادية كإلغاز والمعادن والمواصلات والمصارف وخطط التنمية وطاقات السياحة.

10 يونيو 1980م: وزراء الداخلية والتموين في شطري الوطن يعقدون اجتماعاً في العاصمة صنعاء تخضع عنه اتفاق بشأن تسهيل حركة نقل المواطنين والسلع بين الشطرين بحرية تامة بالبطاقة الشخصية.

12 يونيو 1980م: التوقيع على اتفاقية بين الشطرين لتأسيس الشركة اليمنية للسياحة والشركة اليمنية للنقل البحري والشركة اليمنية للنقل البري.

12 يونيو 1980م: الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وعلي ناصر محمد رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى رئيس الوزراء يتفقان خلال لقائهما في العاصمة صنعاء على توطيد الأمن والاستقرار في شطري اليمن ودعوة المواطنين الراغبين في العودة إلى أي من الشطرين وعدم دعم أي نشاط معاد لآخر وإزالة المواقع العسكرية من مناطق الأطراف ووضع خطة للدفاع عن الأرض اليمنية والحفاظ على سيادة الوطن اليمني ولتفكيك الخطوات الوحدوية اتفق الرئيسان على عقد لقاء دوري بين قيادتي الشطرين كل أربعة أشهر لضمان المتابعة المستمرة لما تم الاتفاق عليه.

12 يونيو 1980م: الاتفاق حول التنسيق المشترك بين الشطرين في المجالات الاعلامية والثقافية والتربوية.

1 سبتمبر 1980م: فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وعلي ناصر محمد رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى رئيس مجلس الوزراء يعقدان في مدينة تعز لقاءاً فيه تدارس مجريات أعمال اللجان الوحدوية وسبل تعزيز وتفعيل دورها والدفع بالنشاطات الوحدوية الأخرى إلى الأمام.

26 سبتمبر 1980م: قام الاخ علي ناصر محمد الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى في الشطر الجنوبي من الوطن بزيارة للشطر الشمالي للمشاركة في احتفالات شعبنا بالعيد الثامن عشر لثورة 26 سبتمبر وقد أجرى مع الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية مباحثات هدفت إلى تعزيز الاتصالات بين الشطرين بما يسرع في الخطوات الوحدوية لاعادة تحقيق وحدة اليمن أرضاً وإنساناً.

10 سبتمبر 1981م: تم الاتفاق في تعز بين الرئيسين علي عبدالله صالح وعلي ناصر محمد على تنفيذ المادة 9 من بيان طرابلس الصادر عام 1972م والمتعلقة بإنشاء تنظيم سياسي موحد.

22 نوفمبر 1981م: عقدت في الكويت قمة يمنية برئاسة رئيسي شطري اليمن علي عبدالله صالح وعلي ناصر محمد وبرعاية أمير دولة الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح وشكلت القمة وهي الثانية في الكويت بعد قمة 1979م محطة هامة في المسار الوحدوي إذ هدفت إلى تصفية الخلافات وتنقية الأجواء بين الشطرين بعد ازدياد حدة المواجهة في المناطق الوسطى.

30 نوفمبر 1981م: قام الرئيس علي عبدالله صالح بزيارة تاريخية إلى الشطر الجنوبي من الوطن استمرت ثلاثة أيام وعقد لقاء قمة في عدن مع الرئيس علي ناصر محمد حيث اتفقا على إنشاء مجلس رئاسي برئاسة رئيسي شطري اليمن يسمى المجلس اليمني الأعلى يختص بمتابعة كافة اتفاقيات الوحدة وتنفيذها والإشراف على اللجان الوحدوية وقد حدد الاتفاق اختصاصات ومهام المجلس عقب الاتفاق على تشكيل سكرتارية له لتنظيم أعماله كما تم الاتفاق على تشكيل لجنة وزارية مشتركة تتكون من رئيسي الوزراء وكذا التنسيق على الصعيد الاقتصادي والتربوي والثقافي والإعلامي واتفقا على نقل مواطني الشطرين من شطر لآخر بالطبقة الشخصية كما اتفقا على توحيد موقفهما على صعيد السياسة الخارجية.

20 ديسمبر 1981م: الإعلان عن انتهاء اللجنة الدستورية المشتركة بين شطري اليمن من إنجاز مشروع دستور دولة الوحدة الذي ضم 136 مادة بالتوقيع عليه هذا اليوم في صنعاء من قبل رئيسي اللجنة عبدالله غانم وحسين الحبيشي ومقرريها عمر الجاوي ومحمد الفسيل.

22 يناير 1982م: تم الاتفاق في صنعاء بين حكومتَي شطري اليمن على المشروع المشترك لاستثمار واستغلال الموارد الطبيعية في المنطقة الحدودية المشتركة بين الشطرين.

6 مايو 1982م: الاتفاق في تعز بين رئيسي شطري اليمن الرئيسان علي عبدالله صالح وعلي ناصر محمد على تجاوز حالة عدم الاستقرار بين الشطرين وتنفيذ اتفاق 12 يونيو 1980م الخاص بتوطيد الأمن والاستقرار في ربوع اليمن والعمل على حل أية مشاكل قد تطرأ بالحوار والطرق السلمية وتأكيد استمرارية العفو العام.

9 نوفمبر 1982م: العاصمة صنعاء تحتضن الاجتماع الثاني لسكرتارية المجلس اليمني الأعلى حيث تم في هذه الدورة الاتفاق على أعداد مشروع لائحة لتنظيم عمل سكرتارية المجلس.

صنعاء / سبا / احمد الكاف

10 نوفمبر 1977م: عقد لقاء بين القاضي عبدالرحمن الأرياني رئيس المجلس الجمهوري وسالم ربيع علي رئيس مجلس الرئاسة في الشطر الجنوبي من الوطن بحضور الرئيس الليبي العقيد معمر القذافي ونص البيان على إقامة دولة يمنية واحدة تسمى الجمهورية اليمنية وأن الإسلام هو دين الدولة والشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع والاتفاق على علم الدولة اليمنية الموحدة وعاصمتها صنعاء وعلى إضافة لجنة تأسسها إلى اللجان الفنية الثماني التي شكلت في القاهرة وهي لجنة التنظيم السياسي الموحد وتنفيذاً لاتفاقية القاهرة وبيان طرابلس تم تعيين ممثلين شخصيين لرئيسي الشطرين الشمالي والجنوبي وممثلاً عن الرئيس الليبي والرئيس الجزائري والأمين العام للجامعة العربية.

21 ديسمبر 1977م: لجنة الممثلين الشخصيين لرئيسي شطري اليمن والرئيس الجزائري والرئيس الليبي والأمين العام المساعد للجامعة الدول العربية تعقد اجتماعها الأول في صنعاء لوضع خطة عملها وكذا الاتفاق على وسائل الاتصال المستمر طوال فترة أعمال اللجان المشتركة ورفع التقارير إلى رئيسي الشطرين وحددت اجتماعات أربع من اللجان المشتركة بصنعاء والأربع الأخرى بـعدن.

10 ابريل 1977م: عقدت لجنة الممثلين الشخصيين لكل من رئيسي شطري الوطن والرئيسين الجزائري والليبي والأمين العام لجامعة الدول العربية اجتماعها الثاني بمدينة عدن والذي تم فيه بحث ما تم تنفيذه من توصيات الدورة الأولى ورفعت اللجنة تقريراً إلى رئيسي الشطرين كما قدم الممثل الشخصي للأمين العام للجامعة العربية تقريراً حول سير تنفيذ الاتفاقيات وسير عمل اللجان الفنية المشتركة.

4 سبتمبر 1977م: التقى رئيسا شطري اليمن في الجزائر القاضي عبدالرحمن الأرياني وسالم ربيع علي بحضور الرئيس الجزائري هواري بومدين خلال اللقاء تم التأكيد على سرعة إنجاز اللجان لاعمالها بما يتفق واتفاقية القاهرة وبيان طرابلس وقد باشرت اللجان المشتركة أعمالها في أعقاب هذا اللقاء وتم التوقيع بالفعل على عدد من الاتفاقيات بين الشطرين في المجال الاقتصادي.



الرئيسان القاضي عبدالرحمن الأرياني وسالم ربيع علي في لقاء طرابلس



رئيسا الوزراء سابقاً عبدالعزیز عبدالغني وباسين سعيد نعمان في أحد اللقاءات في مدينة عدن

باحتفال الشعب اليمني بعد غد الإثنين بالعيد الوطني السادس عشر لقيام الجمهورية اليمنية والذي يأتي هذا العام بعد أن تحققت العديد من المنجزات التنموية والخدمية الهامة التي أصبحت تمثل شواهد حية لعطاءات وخيرات الوحدة المباركة في مختلف مناطق ومديريات وعموم محافظات الجمهورية.. وفيما يلي اطار عن مسيرة ومحطات العمل الوحدوي والاتفاقيات بين شطري الوطن سابقا التي تمخض أنجاز وطني قومي كبير يتشمل بإعلان قيام الجمهورية اليمنية في ال 22 من مايو 1990م 28 أكتوبر 1972 التوقيع على اتفاقية القاهرة بين رئيسي وزراء شطري اليمن محسن العيني وعلي ناصر محمد وجاء هذا اللقاء ثمره لجهود الوساطة العربية والجامعة العربية بعد الحرب التي شهدتها مناطق الاطراف حيث توصل رئيسا الوزراء إلى اتفاق انتهت بموجبه حالة الحرب وحتمية الوحدة اليمنية بين شطري اليمن وتعيين ممثلين شخصيين لرئيسي الشطرين لمتابعة تنفيذ ما اتفق عليه على أن يعقد لقاء لرئيسي الشطرين في نوفمبر من نفس العام ونصت الاتفاقية على تشكيل ثمان لجان فنية تقوم بأعداد الصيغ القانونية والتنظيمية والتشريعات التي ستقوم في ظلها دولة الوحدة في مقدمتها اللجنة الدستورية المناط بها أعداد مشروع دستور دولة الوحدة.

28 نوفمبر 1977م: رئيسا شطري الوطن يوقعان بيان طرابلس الوحدوي وذلك خلال أول قمة يمنية جمعت على مدى ثلاثة أيام القاضي عبدالرحمن الأرياني رئيس المجلس الجمهوري في الشطر الشمالي وسالم ربيع علي رئيس مجلس الرئاسة في الشطر الجنوبي من الوطن بحضور الرئيس الليبي العقيد معمر القذافي ونص البيان على إقامة دولة يمنية واحدة تسمى الجمهورية اليمنية وأن الإسلام هو دين الدولة والشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع والاتفاق على علم الدولة اليمنية الموحدة وعاصمتها صنعاء وعلى إضافة لجنة تأسسها إلى اللجان الفنية الثماني التي شكلت في القاهرة وهي لجنة التنظيم السياسي الموحد وتنفيذاً لاتفاقية القاهرة وبيان طرابلس تم تعيين ممثلين شخصيين لرئيسي الشطرين الشمالي والجنوبي وممثلاً عن الرئيس الليبي والرئيس الجزائري والأمين العام للجامعة العربية.

21 ديسمبر 1977م: لجنة الممثلين الشخصيين لرئيسي شطري اليمن والرئيس الجزائري والرئيس الليبي والأمين العام المساعد للجامعة الدول العربية تعقد اجتماعها الأول في صنعاء لوضع خطة عملها وكذا الاتفاق على وسائل الاتصال المستمر طوال فترة أعمال اللجان المشتركة ورفع التقارير إلى رئيسي الشطرين وحددت اجتماعات أربع من اللجان المشتركة بصنعاء والأربع الأخرى بـعدن.

10 ابريل 1977م: عقدت لجنة الممثلين الشخصيين لكل من رئيسي شطري الوطن والرئيسين الجزائري والليبي والأمين العام لجامعة الدول العربية اجتماعها الثاني بمدينة عدن والذي تم فيه بحث ما تم تنفيذه من توصيات الدورة الأولى ورفعت اللجنة تقريراً إلى رئيسي الشطرين كما قدم الممثل الشخصي للأمين العام للجامعة العربية تقريراً حول سير تنفيذ الاتفاقيات وسير عمل اللجان الفنية المشتركة.

4 سبتمبر 1977م: التقى رئيسا شطري اليمن في الجزائر القاضي عبدالرحمن الأرياني وسالم ربيع علي بحضور الرئيس الجزائري هواري بومدين خلال اللقاء تم التأكيد على سرعة إنجاز اللجان لاعمالها بما يتفق واتفاقية القاهرة وبيان طرابلس وقد باشرت اللجان المشتركة أعمالها في أعقاب هذا اللقاء وتم التوقيع بالفعل على عدد من الاتفاقيات بين الشطرين في المجال الاقتصادي.

اليمن الموحد دور فاعل في استقرار وامن المنطقة

صنعاء / سبا :
مثل استعادة اليمن لوحدها في العام 1990م إضافة مهمة في ترسيخ دعائم الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم. فمما لا شك فيه أن إغلاق ملف التشطير بكل ما كان يحمله من صراعات واضطرابات قضى على وضع شاذ كان له تأثيراته السيئة ليس فقط على اليمنيين بل على كل شعوب المنطقة. وقد اعطى هذا الاستقرار الداخلي دفعة قوية للسياسة اليمنية الخارجية المتعامات مع محيطها الاقليمي ومع دول العالم بمسئولية وبيوضوح تام وعلى أساس الاحترام المتبادل في اطار مبادئ العلاقات الدولية والقانون الدولي واستحوذت قضية امن المنطقة على الاهتمام الاكبر للسياسة الخارجية اليمنية منذ وقت مبكر ففي العام 1977م تم عقد مؤتمر لهذه الغاية في مدينة تعز ضم إلى جانب شطري اليمن الصومال والسودان حيث تم الاتفاق على اهمية الحفاظ على امن البحر الاحمر لما يحقق مصالح الدول المطلة عليه والسعي لانهاء الازمات التي قد تنشأ في ما بينها.

ولم تتغير السياسة الخارجية اليمنية بعد الوحدة تجاه هذه القضية بل ترسخت أكثر فكان دائماً هو المحرك لحركتها وعلاقاتها ويمكن أن نلاحظ ذلك في عدة مسائل أمن فيها للسياسة اليمنية اتخاذ مواقف كان لها أثر كبير في الهدوء النسبي الذي تشهده المنطقة.

ومن هذه المسائل مسألة الحدود التي تعاطى معها اليمن بكل مسؤولية وبما يخدم الاستقرار في المنطقة فلم يلجأ إلى وسائل يمكن أن تؤدي إلى خلق فوضى أو حتى إلى مواجهات غير مأمونة العواقب فإقفل في الأول من أكتوبر 1992م ملف الحدود مع سلطنة عمان بالتوقيع على اتفاقية الحدود الدولية معها كما أغلق أقدم ملف حدودي يئنه وبين المملكة العربية السعودية في الثاني عشر من يونيو عام 2000م بالتوقيع على معاهدة الحدود الدولية النهائية للحدود البرية والبحرية الأمر الذي انعكس إيجاباً على امن واستقرار المنطقة التي عانت من نزاعات هذا الملف لأكثر من ستين عاماً وبقيت هذه البروق تعامل اليمن مع الاحتلال اريتري لجزيرة حنبش في 15 / 12 / 1995م فلم ينجر إلى مواجهة عسكرية تحذل المنطقة بأكملها في حرب خاسرة لا تستنتج أحدا من نتائجها المدمرة وفضل اللجوء للقانون وقام بتغليب منطق العقل على منطق القوة أدراكاً منه أنه من السهولة البدء بالحرب غير أن الصعوبة إنقاذها وخاض ذلك معركة دبلوماسية وقانونية عبر القبول بالتسليم الدولي الذي جاء في نهايته في مصلحة اليمن حيث صدر حكم المحكمة في التاسع من شهر أكتوبر العام 1998م وقضى بالاجماع بتأكيد السيادة اليمنية على أرخبيل حنبش وقرنوجيل الطير ومجموعة جزر الزبير.

واكسب هذا السلوك اليمن احتراماً دولياً حيث عبر المجتمع الدولي عن تأييده لهذا الجانب منقطة البحر الاحمر اجواء التوتر والقلق والحرب التي كانت ستحصد بالملاحه الدولية بل برحمن دول وشعوب المنطقة.

وأولى اليمن اهتماماً خاصاً بمحيطه الاقليمي أو ما يعرف بمنطقة القرن الافريقي.

فكان لجهود الأثر الاكبر في انشاء تجمع اقليمي أطلق عليه تجمع صنعاء يضم إلى جانبه كل من السودان وأنجوبيا إضافة إلى الصومال التي تم قبول عضويتها في الاجتماع الأخير الذي تم عقده في مدينة عدن أواخر العام الماضي.

ومن خلال قراءة أدبيات وبيانات تجمع صنعاء يمكن القول أن استراتيجيته الأساسية هي تعزيز الشراكة السياسية والاقتصادية والإمنية بين دوله التي يجمعها إقليم واحد وإلى حد كبير تاريخ واحد بما يحفظ مصالح الجميع.

وخلال الدورات الأربع السابقة توصلت دول التجمع إلى كثير من القرارات الهامة التي تعزز هذا الاتجاه ونصب في تطوير التعاون الاقتصادي وتسهيل حرية انتقال رؤوس الأموال فيما بينها ومكافحة التهريب والإرهاب والجريمة المنظمة.

وفي اطار اهتمام القيادة السياسية اليمنية بالوضع العام في منطقة البحر الاحمر والقرن الافريقي تقدم فخامة الرئيس علي عبدالله صالح في دورة الخرطوم التي عقدت في ديسمبر 2004م بمبادرة للسلام والتعاون والاستقرار والتنمية عبرت عن روية يمنية شاملة تجاه هذه المنطقة الحيوية من العالم تقوم على أساس أن امن واستقرار المنطقة لا يمكن تحقيقها الا بشراكة اقتصادية حقيقية وبشراكة سياسية أيضاً تمتع الوقوع في صدامات عبثية ستكون الشعوب هي الخاسر الأكبر فيها.

ومن هذا المنطلق احتلّت مسألة الصومال مساحة كبيرة في أجندة السياسة الخارجية اليمنية باعتبار أن امن واستقرار هذا البلد يؤثر على امن واستقرار جميع دول المنطقة فاطلقت اليمن مبادرات عديدة تجاه هذا البلد الذي مرزقه الحروب من اجل التوصل إلى انتهاء حالة الفوضى والحرب وإقامة دولة مركزية قوية قادرة على حفظ امن وحياة الشعب الصومالي.

وفي هذا الجانب يواصل الرئيس علي عبدالله صالح استقبال الأطراف والشخصيات السياسية الصومالية بغرض تقريب وجهات النظر والتوصل إلى روي مشتركة تصب في تحقيق الوفاق الوطني المنشود لكافة الفصائل الصومالية بما يمكنها من توحيد جهودها وطاقاتها لاجل الأمن والسلام في هذا البلد وإعادة بناء مؤسساته وضون وحدة أراضيه والحد من الآثار السلبية لتردي الأوضاع في هذا البلد على دول المنطقة فضلاً عن التهديدات التي يمثلها استمرار ذلك الوضع على ما هو عليه من الأمن والاستقرار في منطقة القرن الإفريقي وجنوب البحري الأحمر بشكل عام وهذا مايزكراه قادة تجمع صنعاء وكان السبب الحقيقي وراء قبول عضوية الصومال في التجمع نهاية العام الماضي في اجتماع قمة عدن بمايمكن دول التجمع من أن تساهم بفاعلية في دعم ومساندة الجهود المبذولة لتحقيق المصالحة بمايوودي في النهاية إلى إعادة الاستقرار وأحلال الأمن في الصومال.

وهنا ينبغي الإشارة في ذات الموضوع إلى تعامل الحكومة اليمنية الإنسانيمة قضية اللاجئين الصوماليين حيث تحملت في سبيل استقبالهم أهامة اقتصادية كبيرة لم توافق دول غنية على تحملها.

ومن المسائل الهامة التي تصدى لها اليمن والتي تؤثر سلباً على الاستقرار سواء على الصعيد المحلي أو على الصعيد الاقليمي أو على الصعيد الدولي مسألة الإرهاب.

وفي هذا الاتجاه اتخذت الحكومة اليمنية مجموعة من الخطوات المختلفة المحاصرة الإرهاب والأرهابيين الذين يسعون إلى ضرب مصالح الوطن وأحداث فوضى شاملة يستطعون من خلالها تحقيق أهدافهم الإجرامية فتعاملت مع تلك العناصر بخيارين الأول تركيز على التعامل الأمني بكل قوة وحزم الثاني أنتهاج طريقه جديدةتفتقر بها اليمن تمثل بحوار العلماء الأفاضل مع المغر بهم من تلك العناصر لتصحیح الأفكار المغلوطة التي غرست في عقولهم بالحجة والبيانة من كتاب الله وسنة رسوله الكريم عليه الصلاة والسلام وهو ماكلل بعودة الكثير من تلك العناصر إلى حياة الصواب وأعلنوا توبيتهم إلى الله تعالى وعوتمهم مواطنينباحين لتعال هذه التجربة بتقدير عربي ودولي وأصبحت محل دراسة من قبل عدد من الدول في الشرق والغرب بغية الاستفادة منها.

وما يزال اليمن في الوقت الراهن يتحرك وفق إستراتيجية مركزية وثابتة تهدف إلى تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الخليج ومنطقة القرن الافريقي تصب في خدمة الأمن والسلام العالميين.